لا.. لتأميم الصحافة

□ طلعت يونان

نرفض المعارضة – فى صحفها – أن تتبع المؤسسات الصحفية القومية فى ملكيتها مجلس الشورى. ونطالب – عنا – بأن تتحول إلى مؤسسات حكومية تابعة للسلطة التنفيذية.. أى نطالب المعارضة بتأميم الصحافة القومية!.

وتأميم مؤسسة من المؤسسات معناه انتقال ملكيتها من دائرة رأس المال الخاص إلى دائرة رأس المال العام، ومعناه بالتالى انتقال إدارتها إلى أجهزة الحكومة المختصة بنوع نشاطها ودائرة عملها، ومعناه أخيرا توجيه فائض دخلها إلى ميزانية الدولة التى هى حصيلة المال العام.

هذا ما نرفضه باسم جميع الصحفيين فى مصر.. وباسم حرية الصحافة المصرية.

ونتمسك بملكيتها لمجلس الشورى، وهو التنظيم الشعبى للأسرة المصرية كلها.. أى فى الوطن كله.. وللوطن كله.

ومجلس الشورى ليس فرعا من جهاز الحكومة، بل العكس هو الصحيح.. أن الحكومة ممثلة فى مجلس الشورى.

أكثر من هذا.. فإن مجلس الشورى لا يملك الصحف ملكية شاملة بالمعنى المفهوم.. لأن الملكية فى الواقع نوعان: ملكية معنوية، وملكية مادية.

ومجلس الشورى يملك الصحف القومية معنويا، ولكنه لا يملكها ماديا.

إنه يملك «الحق».. مجرد الحق فى إصدار الصحف القومية أى أنه يملك رخصة إصدارها، والإشراف على سياستها.

ولكنه لا يملك الصحيفة «ماديا»، لأن الملكية المادية فى حقيقتها هى «الانتفاع».

ومجلس الشورى لن ينتفع بهذه الصحف فى غير دائرة المبادئ والأفكار، أما الذى ينتفع بملكيتها المادية فهم عمال هذه الصحف وموظفوها ومحرروها وكتابها.. هؤلاء الذين نص القانون على حقهم فى ان يحصلوا مباشرة على نصف فائض ربح الصحيفة التى يعملون بها مباشرة، بينما خصص النصف الثانى من فائض الربح لعملية تدعيم وتوسيع صحيفتهم ودفع تقدمها – أى أنهم يحصلون على كل ثمار ملكيتها المادية، نصفها بطريق مباشر والنصف الثانى بطريق غير مباشر.

ومن هنا نرفض – نحن رجال السلطة الرابعة – مطلب المعارضة بتأميم المؤسسات الصحفية القومية.

لأن الملكية المعنوية لهذه المؤسسات التى تتعلق بالمبادئ يملكها مجلس الشورى.. أى يملكها الشعب.

والملكية المادية قد تحولت إلى شىء أقرب ما يكون إلى منظمات التعاون.. أى تحولت كل مؤسسة صحفية قومية إلى مؤسسة تعاونية يحصل كل واحد من أفرادها على نصيب من ربحها بتناسب مع ما يضيفه إلى رأسمالها.. ورأس المال هنا عمل وجهد.

إننا نتمسك بأن تصبح الصحافة القومية المصرية ملكا لمجلس الشورى، لأنه الخلاصة النهائية لوحدة الشعب فى الأسرة المصرية.. الأسرة التى تمثل إجماعه على كل أهدافه وأمانيه.

والحكومة هى الإرادة المنفذة لهذه الأهداف والأمانى، تتلقاها من الشعب وتحولها إلى تخطيط ثم إلى خطط.. ثم إلى مشاريع محددة مفصلة.

والصحافة هى الرقابة اليومية والأبدية على الحكومة، ولهذا نتمسك بأن يملكها الشعب، حتى تكون مهمتها أن تساعد على بلورة الأهداف والأمانى المستقرة فى ضمير الشعب، ثم تساعد على تعبئة الجهود ودفع التنفيذ لتحقيقها، ثم تساعد فى التوجيه والرقابة فيما لا أهداف الشعب وأمانيه من أن تتعثر أو تتأثر باعتبارات العجز أو الغرض!.

..ورسالة من تحت الماء!

□ سيد نصار

أعرف أنه من الممكن أن تنشأ علاقة إنسانية بين الإنسان وبعض الأشياء. ذلك أن بعض هذه الأشياء ترفض أن تكون مجرد جماد بدون شعور أو إحساس. ولكى حيانا فى حاجة لتجربة هذا الإحساس. وقد أحسسته عندما وقفت هذا الأسبوع أمام موقف الشهر العقارى بالجيزة. لأوقع على بيع سيارتى الفيات. فساقطت بالرغم منى بضع قطرات من دموعى. وأنا أنهى هذه العلاقة التى بدأت قبل أربع سنوات. لقد شعرت أننى أفارق على الرغم منى كائنا حيا يصاحبنى طوال النهار.

صديق ودود لم يسىء فى يوما، وكان رهن إشارتى.. صديق لم يدفعنى يوما لأن ألجأ إلى من لا يرحم من سائق التاكسى أو اصدقائنا من الأغنياء الجدد ممن يسمون أنفسهم ميكانيكيى السيارات. ولا أعرف هل كان ذلك من حسن حظى أو أنها كانت أصالة وعراقة من سيارتى. لقد كنت أشعر فى بعض الأوقات بضرورة الانحناء وتقبيل عجلة القيادة من فرط إعجابى بها. واستجابتها لأية حركة من يدى أو قدمى. لم أحس أن ينتهى أحد بالفوس أو الجنون وأنا أفعل ذلك على مرأى ممن يسيرون بجوارى.. لن أحكى لماذا بعتها وكيف؟ فذلك أمر لا ينبغى اشغال القارىء به. ولكنى احكى فقط عن مشاعر الحنين وأنا أغادرها لآخر مرة. لأتركها إلى صاحبها الجديد. ذلك أننا جميعا نشترك فى مشاعر انسانية متشابهة. فقد تبادل كل منا: البائع وهو أنا، والمشترى وهو عمدة من عمد الريف الأماكن. ركب هو السيارة. وركبت أنا قدمى، ووقفت انتظر «التاكسى» وأنا ألقى بنظرة أخيرة عليها! لقد شعرت أنها تبادلنى النظرات. غير أن نظراتها كانت تحمل لى بعض العتاب لأنى بعتها بالرغم من أنها لم تضايقنى يوما. وكذلك كانت نظراتها تملؤها الأسى لى من بعدها. فقد شعرت بما سيجرى ويحدث فى بدونها.. لذلك كانت تتلكأ فى استجابتها لسائقها الجديد. فقد توقفت أكثر من مرة على بعد خطوات منى. وهى التى لم تتوقف قط من قبل! وأخيرا كان لابد من الفراق!

وانتظرت ساعة وساعتين حتى يتسنى من الحصول على تاكسى. وكان منظر الاتوبيس يغنى عن مجرد التفكير فى ركوبه. خاصة أن درجة الحرارة كانت تقترب من الأربعين حسب اعترافات هيئة الأرصاد الجوية. ولكنها كانت أقرب إلى الـ ٧٠ حسب إحساسى الشخصى بها. وعرفت من أحد المارة المحترين أن هذه ساعة «القيلولة» أى ساعة الظهر، وهم، بقصد سائق التاكسى، يفضلون الجلوس على المقاهى أو حول الأكشاك لشرب البارد والساخن، على أن يعملوا خلال هذه الساعات. وغادرت المكان محترقا الشوارع، عابرا أكثر من جسر على النيل. لأصل فى النهاية إلى مكتبى بالطابق الثامن على النيل، وأغلق باب مكتبى من خلفى لأبكى أكثر مما سبق أن بكيت على عزيز من قبل. وجلست أكتب هذه السطور. إننى منذ افترقنا أعانى من كابوس يؤرق منامى عند فجر كل ليلة: كيف سأصل إلى مكتبى؟ وكيف سأعود إلى منزلى دون أن اتعرض لإهانة سائق التاكسى أو الموت خنقا داخل الأتوبيس؟ لقد اضطربت كل مواعيدى. وأصبحت «فاقد الإحساس بالزمان والمكان، وإن لم أفقد بعد الإحساس بالانتماء للإنسان. فما حدث ويحدث ليس ذنبى. إنما هو ذنوب متخلفة ومتخلفة من مرحلة سابقة. بدأت فى توزيع سلبياتها علينا جميعا بالعدل والقسطاس وما حدث فى هذا الأسبوع كان نصيبى المؤجل. وأعرف أنه لا مفر ولا مهرب ولا علاج له. إلا الصبر. والله مع الصابرين!